A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/S3/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 26 سبتمبر 2023

# اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

**الدورة الاستثنائية الثالثة – إعداد الاقتراح الأساسي للمؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام واعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم**
**جنيف، من 2 إلى 6 أكتوبر 2023**

اقتراح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية

*وثيقة من إعداد الأمانة*

في تبليغ بتاريخ 26 سبتمبر 2023، أحال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الاقتراح الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

**اقتراح بشأن قانون التصاميم الصناعية وممارساته –**

**مشروع المواد واللائحة التنفيذية لمعاهدة قانون التصاميم**

تقترح الولايات المتحدة الأمريكية، بكل احترام، الصيغة التالية لإدراجها في مشروعي النصين SCT/S3/4 وSCT/S3/5.

الحواشي الواردة في هذه الوثيقة مخصصة لأغراض إعلامية فقط ولا يقترح إدراجها في مشاريع النصوص.

**أولاً. مواد جديدة**

تقترح الولايات المتحدة الأمريكية مواد جديدة وهي 9(ثانياً) و9(ثالثاً) و14(ثانياً) على النحو التالي:

***المادة 9(ثانياً): مدة الحماية***

*يوفر الطرف المتعاقد مدة حماية للتصاميم الصناعية لمدة 15 سنة[1] على الأقل إما من: (أ) تاريخ الإيداع، أو (ب) تاريخ المنح أو التسجيل.*

***المادة 9(ثالثاً): نظام التصاميم الصناعية الإلكتروني***

يتيح الطرف المتعاقد ما يلي:[2]

*(أ) نظام تقديم طلبات إلكتروني؛*

*(ب) ونظام معلومات إلكتروني متاح للجمهور، يجب أن يتضمن قاعدة بيانات إلكترونية للتصاميم الصناعية المسجلة.*

***المادة 14(ثانياً): التبادل الإلكتروني لوثائق الأولوية***

*يكفل الطرف المتعاقد التبادل الإلكتروني لوثائق الأولوية الخاصة بالطلبات.*

**ثانياً. إضافة إلى قاعدة حالية:**

تقترح الولايات المتحدة إضافة الجزء الفرعي (3) إلى القاعدة 2 على النحو التالي:

***القاعدة 2***
***التفاصيل المتعلقة بالطلب***

*"... (3) [التصميم الجزئي] يسمح الطرف المتعاقد بأن يكون الطلب موجّهاً نحو تصميم مجسّد في جزء من مادة أو منتج."*

[نهاية المرفق والوثيقة]

[1] مع مراعاة اختلاف أنظمة التصاميم الصناعية، يمكن تنفيذ هذا الحكم بمرونة، على سبيل المثال، من خلال ثلاثة (3) فترات متتالية مدتها خمس سنوات مع التجديدات، لمدة واحدة تبلغ خمس عشرة سنة، وهكذا دواليك.

[2] لن تكون الأطراف المتعاقدة بحاجة إلى توريد أو تطوير التكنولوجيا نفسها ولكن بالأحرى ضمان توافر الوظائف المذكورة أعلاه في ولايتها القضائية. وفيما يتعلق بالإيداع الإلكتروني، لن يحتاج مكتب الملكية الفكرية في الطرف المتعاقد نفسه لاستضافة أو تطوير النظام الإلكتروني داخلياً ولكن مجرد ضمان أن خيار الإيداع الإلكتروني متاح في الولاية القضائية. وبالمثل، لا تحتاج الأطراف المتعاقدة إلى تطوير أو استضافة أي قاعدة بيانات، بل يتعين عليها التأكد من أن المعلومات المتعلقة بالتصاميم المسجلة في ولايتها القضائية متاحة للجمهور، مثلا عبر قاعدة بيانات قائمة.
(على سبيل المثال، قاعدة بيانات الويبو العالمية للتصاميم (https://designdb.wipo.int/designdb/en/index.jsp) أو وقاعدة بيانات Designview (https://www.tmdn.org/tmdsview-web/#/dsview)).